صوت الحجاز ١٣٥٠ – ١٣٦٠
البلاد السعودية ١٣٦٥/٢ – ١٣٧٨/٧
البلاد ١٣٧٨/٧
البلاد ١٣٨٣
البلاد ALBILAD ١٤٣٤

صور من التاريخ

مكتبة لبيع الكتب الدينية والتاريخية

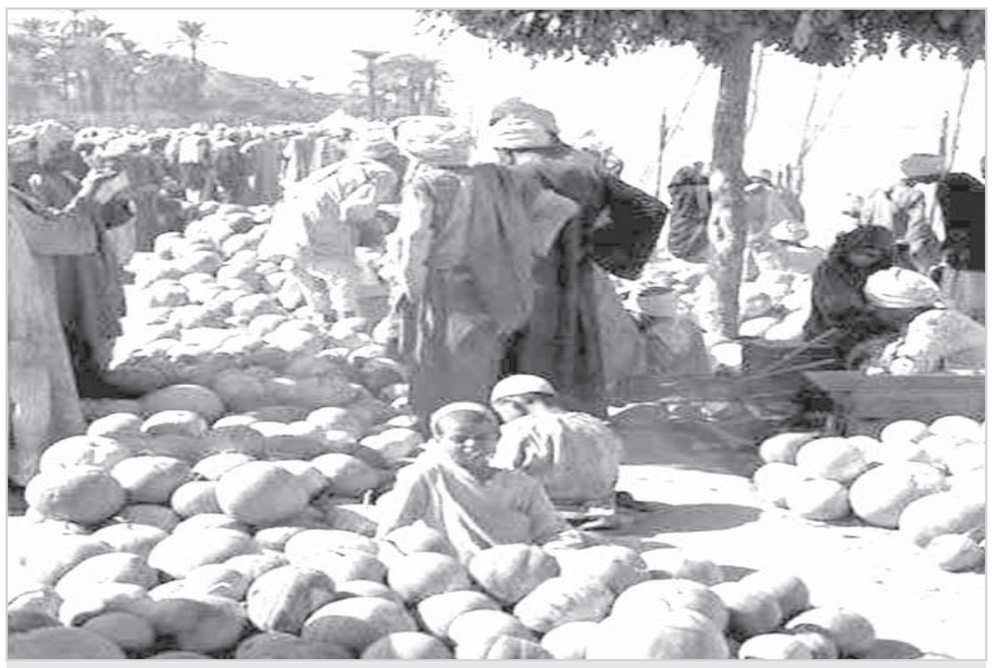

سوق الخضار في أحد الاسواق الشعبية القديمة

هذه المواد نشرت بتاريخ 17- 10- 1382هـ 13-3- 1963م

الدستور الذي نريده

بقلم: **محمد عمر سعيد العامودي**

"يجب ان تكون الشريعة الاسلامية دستور الحجاز" تلك اول كلمة قالها المغفور له مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبدالعزيز آل سعود عقب تسلمه الحجاز .. وقبل ذلك كانت الشريعة الاسلامية دستور الدولة الاسلامية الكبرى طيلة القرون الطويلة من التاريخ .. منذ الايام التي ظهر فيها محمد بدعوته الى الاسلام حتى الفترة التي حكم على الدولة الاسلامية من يومها الاندحار والانهيار.. فعندما تقسمت الدول العربية بعد الحرب الاولى بمقتضى سايكس بيكو سنة ١٩١٦" وتم القضاء على وحدة الدول العربية، حاول الاستعمار ان يقضي بالتبعية على سائر الروابط التي تربط بين الامة الاسلامية وقدر ان ذلك لا يتحقق الا بمقدار ما يمكنه من القضاء على اقوى عوامل الوحدة التي تربط بين العرب والمسلمين في شتى بقاع العالم وذلك بالقضاء على الاسلام .. والقضاء على الاسلام في نظر اعدائه يكون بالقضاء اولا على النظم والتشريعات الاسلامية التي تسير عليها وتطبقها الدولة الاسلامية قبل انحلالها وثانيا : بالتشكيك فيه واتهامه بعدم الصلاحية .. فاستبدل التشريعات والنظم الغربية محل النظم الاسلامية "نظم غريبة لا تجد لها روافد في اعماق النفس .. اثرها سطحي لا يتولد الا من الشعور بالرهبة من العقاب.

ولكنه وقد تمكن من ذلك لم يتمكن ابدا من ان يقضي على الاسلام كعقيدة متأصلة في النفوس كذلك لم تحقق الحكومات العربية والاسلامية امل المستعمر ومكانت دساتيرها القديم منها والحديث تنص على ان الاسلام دين الدولة الرسمي.

ولقد كان الى جانب ذلك العامل الخارجي عامل اخر داخلي يردده المؤرخون ويرجعونه الى عوارض الضعف التي شابت المجتمع الاسلامي في اواخر عهود الدولة العثمانية فاصيب الفقه الاسلامي على اثرها بعوارض من الضعف والقصور مما دعا حكام الدولة الاسلامية للالتجاء الى مصدر آخر كالقانون الفرنسي.

ولم يكن لذلك الاتجاه صدى طيب في النفوس كما احدث قلقا كبيرا بين رجال الدين وفي الاوساط الفقهية وتكاتف اقلام الكتاب والمفكرين مطالبة اما العودة الى التشريع الاسلامي او تنقيح تلك القوانين ودمج بعض احكام الفقه الاسلامي فيها فقامت في الدول العربية حركة تشريعية يرددها الكتاب بين حين وآخر بحركة تنقيح التشريعات وذلك بعد زوال الامتيازات الاجنبية والقضاء على القضاء المختلط في سائر الدول العربية المختلفة .. وقد وضعت لجان وضع القانون المدني في البلاد العربية نصب اعينها ضرورة المزج بين احكام الشريعة والقواعد الوضعية كخطوة اولى لجعل الشريعة الاسلامية الاساس الاول الذي يبني عليه التشريع المدني .. فصدر القانون المدني المصري الجديد عام ١٩٤٨م وهذا القانون المدني السوري بنى على اساس القانون المدني المصري وهذا القانون المدني العراقي قطع شوطا كبيرا في الاخذ باحكام الفقه الاسلامي ومسائل الاحوال الشخصية في كل البلاد العربية لا تزال تحكمها احكام الشريعة الاسلامية في الاحوال الشخصية.

وبالاضافة الى ذلك تجعل هذه التشريعات من الشريعة الاسلامية مصدرا رسميا من مصادر القانون المدني فهي تنص على : "اذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضي العرف فاذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الاسلامية فاذا لم توجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة..

وبعضها كالقانون المدني السوري يقدم الشريعة على العرف.

والذي يهمنا قوله هو ان هذا الاتجاه لا بأس منه فما لا يمكن تحقيقه كله يجب ان لا يترك كله .. هو اتجاه طيب .. يعبر عن خطوة اولى في سبيل تحقيق النهضة التشريعية الاسلامية المرتقبة. وهذه النهضة هي الحلم الذي يسعى الى تحقيقه المصلحون ورجال الدين وفقهاء القانون الوضعي ان تكون الشريعة الاسلامية هي الاساس الذي تبني عليه التشريعات المدنية العربية .. وهذا استاذ الاساتذة الفقيه العربي الكبير الدكتور عبدالرزاق السنهوري رئيس لجنة وضع القانون المدني المصري الجديد (١٩٤٨) يعلن في مقدمة كتابه الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ما ننقله هنا بنصه اما جعل الشريعة الاسلامية هي الاساس الاول الذي يبني عليه تشريعنا المدني فلا يزال امنية من اعز الاماني التي تختلج بها الصدور وتنطوي عليها الجوانح . ولكن قبل ان تصبح هذه الامنية واقعة ينبغي ان تقم نهضة علمية قوية لدراسة الشريعة الاسلامية في ضوء القانون المقارن، ونرجو ان يكون من وراء جعل الفقه الاسلامي مصدرا رسميا للقانون الجديد ما يعاون على قيام هذه النهضة.

ولقد كان جديرا ان تتكاتف اقلام المفكرين والكتاب في مختلف البلاد العربية ان تنادي بالعودة الى الاخذ بالاساليب الاسلامية في حكمها .. انه لمن اعز الاماني الى النفوس ايضا وفقهاء القانون الوضعي العرب ينادون بان تكون الشريعة الاسلامية هي الاساس الذي تقوم عليه التشريعات المدنية ان تنادي الحكومات الاسلامية ان تبني دولها ودساتيرها على الاسس والمبادئ الدستورية الاسلامية .. تلك الاسس القريبة منا والتي قامت على اساسها دول وامبراطوريات عظيمة .. وهي الكفيلة بتحقيق المجتمع الاسلامي المترابط ذلك المجتمع الذي يدعو الى تحقيقه وايجاده الامة الاسلامية جمعاء .. فعلى ضوء مبادئ الاسلام الديمقراطية وبمقدار اخذنا بها تستطيع الامة ان تستعيد مجدها الغابر وتحقق املها المنشود وتأخذ مكانها من العالم.

موضوع!

حسن عبدالحي قزاز

تقدم عدد من المواطنين بطلب التوظيف في جريدة البلاد على اثر اعلانها الذي صدر في اعداد سابقة وقد ارفقوا شهاداتهم المدرسية المطلوبة.

وكنا قد اعددنا مجموعة من الاسئلة .. ونماذج من مشروع اخبار تعمدنا حذف بعض فقراتها لاكمالها من قبل المسؤول.

ولم تكن هذه المادة الاختبارية فقط .. بل قمت بتوجيه اسئلة شفوية لا توصل عن طريقها معرفة مدى جرأة الاخ المواطن وسرعته، وطريقة عرضه، والالفاظ التي يختارها في الرد عليها.

وكان السؤال الاول هو : ما هي اهمية الشهادة المدرسية التي قدمتها لنا..؟

فقال احدهم : انها تشهد بانني حصلت على كذا درجة في معلوماتي.

وهذا جواب سليم .. ولكني كنت اتوقع جوابا آخر يضيفه .. كان يقول لي مثلا : "غير ان الممارسة العملية والتجربة العملية والعيش فيها هي البداية لشق طريق الحياة..".

ثم سألت السؤال الثاني:

ما هي الشروط التي يجب ان تتوفر في طالب العمل الصحفي؟

ونجح احدهم بدرجة متوسط حيث قال:

ان تكون الهواية هي الاصل .. وهذا هو دافعي للحضور اليكم .. وان يكون الصحفي لبقا وخاصة في المواقف الحرجة ليستطيع التخلص من مأزقها .. وسرعة البديهة .. والالمام بقواعد اللغة العربية.

وسألته المزيد .. ولكنه لم يجب .. ثم قررت الحاقه مع زميل آخر للعمل فورا كمصححين تحت التجربة العملية. وقلت لهما : ان الاحتفاظ بسرية العمل هو اهم شروط الصحافة .. ولكن رغم اقتناعهما بهذا الشرط بادرتهما بقولي : ان الخبر يجب الاحتفاظ به سرا حتى ينشر .. وكذلك ليس ثمة ما يدعو على الاطلاق للافشاء بالطريقة التي تم بموجبها الحصول على الخبر.

ثم المواظبة على العمل .. واذا ما نشب بينك وبين زميلك اي خلاف فاجعل التفاهم سبيلا لاحلال الوفاق محل الخلاف.

وكذلك وطن نفسك على تحمل المتاعب والسهر والعرق .. ودواعي الفشل.. لانك ستجد في مقابل هذه "غدا صباحا" متعة لذيذة .. وانت تقرأ الجريدة التي ساهمت في اخراجها بمجهود اي مجهود .. وستشعر حتما بان رغبتك في مواصلة العمل ستتأكد .. وستندفع بدون ارادة للذهاب الى مكان العمل لمواصلة المجهود.

غير اني نسيت ان اقول لهم : بان الغرور خلق يجب ان يمحى من ذهن الصحفي تماما .. لانه سيكون العقبة الاساسية في فشله الذريع.

وكذلك لم اقل لهم بان حديث المجالس العامة من العيب نقله الا باذن خاص. وكذلك اذا طلب من الصحفي ان لا ينشر ما قد يقال له من كلام يدخل في نطاق الاخبار .. فعليه ان يكتم الحديث ليحتفظ بصداقة الجميع وائتمانهم.

وحاجات كثيرة سيأتي الحديث عنها إن شاء الله.

بساتين وينابيع الهفوف

محطة بنزين